

صُرُوف اللُّغوي^(١)

كان شيخنا هذا رجلاً حصيفاً ، جيّد المنزعة ، حسن الرّأي ، مُمكنًا له فيما كان يعترضه من مسائل اللُّغة ، قويّاً على الأحوال ، التي تجري له من أوضاعها فيما يُعانيه من النّقل ، ويزاوله من التّرجمة على اختلاف مناحيها ، وكثرة فنونها ؛ وعلّ أنّها لا تزال كلّ يوم تنبعث من علم ، وتحتفل من رأي ، وتمدّد مدّ السّيل كأنّها دنيا عقليةٌ ، لا يبرح عقل الإنسان دائباً يحلّق فيها ، ويبنيها من معاني الكون ، وأسراره ، فلا الكون ينفد ؛ لتتمّ ، ولا هي تتمّ قبل أن ينفد الكون .

وثبت شيخنا على ذلك عمرَ دولةٍ من الدّول في خمسين سنةً ، وثيق ، ويضرب قلمه في السّهل والصّعب ، وفي الممكن والممتنع ؛ وإنّه ليمرّ في كلّ ذلك مرّاً لا ينثني ، ويحذو حذواً لا يختلف ، كأنّ الصّعب عنده نسق السّهل ، والممتنع صوغ الممكن ؛ فلو قلتُ : إنّه بُني في أصل خلقه ، وتركيبه على أن يكون قوّة من قوى التّحويل لتحقيق المشابهة العقلية بين الشّرق ، والغرب ، لما أبعدتُ ، ولو زعمتُ : أنّ ذلك القلم الحيّ لم يكن إلا عرقاً في جسم الإنسانية ؛ لكان عسى . . .

وانتهى شيخنا في العهد الأخير إلى أن صار يُعدّ وحده حجّة اللُّغة العربيّة في دهرٍ من دهورها العاتية ، لا في الأصول ، والأقيسة ، والشّواذ ، وما يكون من جهة الحفظ ، والضّبط ، والإتقان ، بل فيما أبعد من ذلك ، وأردّ بالمنفعة على اللُّغة ، وتاريخها ، وقومها ، بل فيما لا تنتهي إليه مطمعة أحدٍ من علمائها ، وكتّابها ، وأدبائها ؛ إذ وقع الإجماع على : أنّه انفراد في إقامة الدّليل العمليّ على سنّة العربيّة ، وتصرفها ، وحسن انقيادها وكفايتها ، وأنّها تؤاتي كلّ ذي فنٍّ على فنّه ، وتمادّ كلّ عصرٍ بما دّته ؛ وأنّها من دقّة التّركيب ، ومطاوعته مع تمام الآلات ، والأدوات بحيث ينزل منها رجلٌ واحدٌ بجهدِهِ ، وعمله منزلة الجماعات الكثيرة في اللُّغات الأخرى ، كأنّها آخر ما انتهت إليه الحضارة قبل أن تبدأ الحضارة .

(١) هو العلامة الدكتور يعقوب صُرُوف ، صاحب « المقتطف » ، وقد نُشر هذا المقال في

المقتطف شهر يناير ، سنة (١٩٢٨) م . (ع) .

ولا يذهبن عنك الفرق بين رجلٍ حافظٍ والكتابِ أحفظٍ منه ، وهو من الكتاب خرج ، وإلى الكتاب يرجع ، وبين رجلٍ يكون ترجماناً من تراجمة العقل الإنسانيِّ المعنيِّ بتأويل الكون ، وتفسيره ، والطائر بالفاظ الإنسانية على أجنحة العلوم ، والفنون ، والمخترعات ، والمعاني ؛ فإنَّ ذاك ينقل عن الواضع ثمَّ لا يتعدَّى هذه المنزلة ، ولا يتجاوز مُتُون الألفاظ ، وأمّا هذا فلا يزال يضطرب مع الألفاظ ، ومعانيها ، يجاذبها ، ويدافعها ، ثم لا يزال يضع يده في النسيج اللغويِّ ، يسدي ، ويلحم ، فهو مدفوع إلى المسالك الدقيقة من مذاهب الوضع ، وطرقه ، وأساليب الأخذ ، والانتزاع ؛ وهو مقيدٌ أبداً بخاصِّ المعنى ، وخاصِّ اللفظ على التَّعيين ، والتَّحديد ، لا يجد فسحةً من ضيقين ؛ فإن لم يكن مثل هذا في منزلة الواضع ؛ فهو في المنزلة بعده ، ولا ريب .

إنما اللغويُّ الأكبر عندي هو هذا الكون ، وما العالم باللُّغة ، وفنونها إلا وسيلةٌ لتهذيب الطَّريقة تهذيباً عقلياً ، فيجب من ثمَّ أن يكون للغويِّ رأيٌّ ، وعلمٌ ، وذكاءٌ ، وبصيرةٌ ، ويجب أن يطابق التَّواميس ، فلا يتعادى ما بينه وبينها ؛ لأنَّه وسيلةٌ إنطاقها ليس غير ؛ ومن ذلك أرى الدكتور صرُوف في الغاية ، فقد كان ينزع في مذهبه اللغويِّ منازعةً علميَّةً دقيقةً ، تُوزن ، وتقاس ، وتختبر في حين لا تزيع ، ولا تهن ، ولا تختلُّ ، ويراهنا تنطلق ، وهي مقيدةٌ ؛ وتتقيّد ، وهي مطلقةٌ ؛ إذ كان لا يعتدُّ اللُّغة عربيَّةً للعرب ، بل عربيَّةً للحياة ، وما تهدمه ، وتبنيه ، وتحدثه ، وتنسخه ؛ فهي على أصولها فيمن قبلنا ، ولكن فروعها فينا نحن ، وفيمن يلينا ، وفيمن بعد هؤلاء ، فلنا أن نتولاها على تلك الأصول وعلى ما يشبهها في الطَّريقة حين تنتقل الحال ، ويتغيَّر الرِّسم ، لعلَّة ؛ إن وجبت ، ولقياس ؛ إن جاز . والدكتور بهذا الاعتبار يشتدُّ في التمسُّك بالقواعد ، والضوابط ، ولا يترخَّص في شيء منها ، غير أنَّه لا يكون كأقوام يرون الفروع من الجذوع قد خرجت ، فيحسبون الثمرات سبيلها من الجذوع أيضاً . . وإن لم تجئ منها ، فستجيء منها .

عرض لي يوماً أحد هؤلاء اللُّغويِّين ، فانتقد في المقطع قصيدةً من القصائد التي رفعتها إلى جلالة الملك فؤاد ، وتمحَّل^(١) في نقده ، ودلَّل ببعض ما نقله من

(١) « تمحل » : تمحَّل للأمر : التمس له حيلةً ، وتمحَّل الشيء : طلبه بحيلة .

كتب اللُّغة؛ فكان فيما تكلم فيه لفظاً : (الأَزهَر ، والورود) فقال : إنَّهما ليسا من اللُّغة ، ولم يجريا في كتبها ، وكان من ردِّي عليه أن قلتُ له : إنَّ العرب جمعوا الجَمَل ستَّةَ جموع ، وجمعوا النَّاقَةَ سبعةً ؛ لأنَّها أكرم عليهم منه ، وإنَّ لكلِّ حياةٍ صَوْرَها الدَّائرة في ألفاظها ، فالزَّهر ، والورد عند المولِّدين ، والمحدثين أكرم من الجمل ، والنَّاقَة عند العرب ، أو هذان كهذين ، ثمَّ هما من خاصِّ الألفاظ المولَّدة ، فلنا أن نجمعهما على كلِّ صور الجمع التي يسوِّغها القياس ؛ لأنَّها هنا العلَّةُ الموجبة ؛ التي لم تكن مع العرب فيهما ؛ فمن الصَّحيح أن نقول : زهور ، وأزهار ، وأزاهر ، وأزاهير . . . إلخ ، فلمَّا لقيت الدُّكتور بعد نشر هذا الرَّدِّ هتَّاني به ، ثمَّ قال فيما قال : يحسبون : أنَّ العرب هم الجملُ ، والنَّاقَة ، وليس غير ما استجمل ، وما استنوق . . . أما هذا الدَّهر الطَّويل العريض ؛ فليس عندهم شيئاً ، وهم يستطيعون أن ينكروا على المولِّدين ألف كلمة ؛ ولكن هل في استطاعتهم أن ينكروا على التَّاريخ ألف سنة ؟ فذكرت له الأصل الَّذي قرَّره أبو علي الفارسيُّ في العربي الصَّحيح نفسه : من أنَّه ليس كلُّ ما يجوز في القياس يجب أن يخرج به سماع ، فإذا أخذ إنسانٌ على طريقة العرب ، وأمَّ مذهبهم ، فلا يُسأل : ما دليله ، وما سماعه ، وما روايته ؟ ولا يجب عليه من ذلك شيء ، حتَّى قال أبو عليٍّ : لو شاء شاعرٌ ، أو متَّسع أن يبيِّن بالحق اللام^(١) اسماً ، وفعلاً ، وصفةً ؛ لجاز له . ولكان ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك : خَرَجَجَ أكثر من دَخَل ، وضربَ زيدٌ عمراً ، ومرزُتُ برجلٍ ضرب ، وكزَم ، ونحو ذلك . قال تلميذه ابن جنِّي : فقلت له : أترتجل اللُّغة ارتجالاً ؟ قال : ليس بارتجالٍ ، لكنَّه مقيس على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم .

وسألني مرَّةً عن وجه الخلاف بين ما يسمُّونه القديم ، والجديد ، فقلت له : إنَّ الخلاف ليس على جديد ، ولا قديم ، ولكن على ضعفٍ ، وقوَّةٍ ؛ فإنَّ قوماً يكتبون ، وينظمون ، ولكن لم تُقسَمِ الفصاحة والبلاغة على مقدار ما يطبقونه من ذلك ، ولا يتَّسع الصَّحيح لأرائهم في اللُّغة ، والأدب ، وقد أرادوا أن يسعوا كلَّ ذلك من حيث ضاقوا ، ويطاولوه من حيث تقاصروا ، وينالوه من حيث عجزوا ، فظنُّوا بالأمر ما يظنُّ إنسانٌ يمشي على الأرض ، ويعرف أنَّها تدور ، فيؤوِّل ذلك بأنَّه

(١) زيادة حرف من جنس لام الكلمة ، وإلحاقه بها . (ع) .

هو يدير الأرض على محورها بحركة قدميه . . . ونحن نقول : أسلوب ركيك ، فيقولون : لا بل جديد ، ونقول : لغة سقيمة ، فيقولون : بل عصرية ، ونقول : وجه من الخطأ ، فيقولون : بل نوع من الصواب ، وهلمَّ جرّاً ، أو سحبا . . . ثم قلت له : أفتجد أنت الركاكة ، واللحن ، والخطأ ، والغثاء ، وإن أخواتها باباً جديداً ، أو أمراً مبتدعاً ، أو شيئاً يحتاج إلى اسمه العربي ؟ قال : لا ، وأنا معك في هذا ، وطريقتي في المقتطف : أن اللغة في قواعدها عربية ، ولكن من قواعدها : أن لكل مقام مقالاً ، فنحن نكتب كتابة صحيحة ، ونريد بها أن ترفع العامة ، ولا تنزل بالخاصة ، فتخدم العربية من الجهتين .

ثم نشر بعد ذلك في عدد شهر مايو سنة ١٩٢٧ مقالاً جعل عنوانه (أسلوبنا في الترجمة ، والتعريب) وابتدأه بهذه العبارة : « اللغة جسم حي نام ، وشأن من يحاول منعها من النمو شأن الصيغيين ؛ الذين يربطون أقدام بناتهم ؛ لكي لا تنمو وتبلغ حدّها الطبيعي ، ولكن إذا كان النمو مشوهاً فلا بد من تقييده ، وتهذيبه » وكل ما نقوله له نحن هو التقييد ، والتهذيب ، واتقاء الشوهة أن تُلَمَّ باللغة ، وأساليبيها فتترادف على محاسنها بمعانيها ، وتطمس مفاتها بمقابحها ؛ فإن هذه المعايير والمقابح إذا استجمعت ، وانساعت في لغة من اللغات ؛ لبستها بأشكالها ؛ فلا تزال تنكر منها حتى لا تبقي لها وصفاً يعرف ، والحسن وحده هو الذي يُحدُّ بالأوصاف ، والتعاريف ، وهو الذي يدقّق فيه ، ويبالغ في قياسه ، وتقديره ، فإن وقع فيه الفضول ، واختلطت الحدود ، وضعفت الملاءمة ، وجرى الوصف ناقصاً ، وزائداً فقد خرج إلى القبح ، وإن خرج إلى القبح لم يعد الناس يحدّون له حدّاً ، أو يعبّون له بقاعدة ، ووجدوا فيه كلّ الأوصاف الجميلة مقلوبة ، منكّرة ؛ لأنّه هو جمال مقلوب ؛ (فتقييد التشويه وتهذيبه) كلمتان فيهما الكلام كلّهُ ، أو هما المصراعان لهذا الباب ؛ ومن أجل ذلك كنّا نعدُّ الدكتور من حاجتنا على أصحاب الجديد ، لأنّه أوسعهم إحاطةً ، وأكثرهم علماً ، وأمدّهم عملاً ، ثم لن يدانيه أحدٌ منهم إلا إذا جمع لنفسه عميرين ، وهل في الجديد رجل ذو عميرين ؟

قلنا : إنَّ الشَّيخ كان في المنزلة التي تلي منزلة الواضع ، وقد دفعته العلوم إلى ذلك دفعاً ؛ لأنّه مقيّدٌ بخاصّ المعنى في كلّ ما يترجم ، أو يعرّب ، ثم بالخصائص

العلمية الدقيقة ؛ التي لا تحتل في أدائها ما تحتل المعاني الأدبية ؛ وقد تصدّر للكتابة ، والترجمة منذ شباب هذا العصر ، ومنذ بدأ الناس يقرؤون العلوم الحادثة في الشرق ؛ فلا جرم لم يكن لغويّاً كأبي عمرو ، وأبي زيد ، والخليل ، والأصمعيّ ، وأبي حاتم ، وأبي عبيدة ، وأضرابهم ممّن يحملون عن العرب ، ويؤدّون ما حملوه ، ولا كان لغويّاً في طريقة سيبويه ، والكسائيّ ، والزجاج ، والأخفش ، واليزيديّ ، وأشباههم ممّن ينظرون في اللّغة ، وعللها ، وأقيستها ، وشواذها ، ولكنّه لغويّ فيما يعمر بين الشرق والغرب ، ويحمل بلسان غيره ، ويوافق بين المعاني الجديدة ، والألفاظ القديمة ، ويشابك بين خيوط التاريخ في هذه ، وهذه ، ويأخذ اللّغة للاستعمال لا للحفظ ، وللتّعليم لا للتّدوين ، وللمنفعة لا للمباهاة ، وللفادة لا للتّنبُّل ؛ ويترجم وإنّ في خياله العالم الواسع ؛ الذي ينقل عنه بعلمائه ، وأدبائه ، وكتبه ، ومجلاته ، ومصطلحاته ، ويكتب وإنّ له تلك الملكة الدقيقة التي كوّنتها العلوم الرّياضيّة ، والطّبيعيّة ، والفلسفيّة ، وغيرها ، فلم يكن بدّ من أن يتدع ، وأن تكون له طريقة يوافق فيها ، ويخالف ، وقد بسط هو القواعد التي أخذ بها ، وجرى عليها ، فكتب فيها مقالاً في مقتطف شهر يوليو لسنة ١٩٠٦ م وأعاد نشره في عدد شهر مايو لسنة ١٩٢٧ م وهو يوافق فيه أكثر العلماء ، وخاصّة الإمام الجاحظ ، مع أنّ قاعدة الجاحظ لم تكن يومئذٍ معروفة ، ولكن كلا الشّيخين حصيف الرّأي ، تامّ الإرادة في عمله ، قويّ الحسبة والتّدبير فيما يأخذ ، وما يدع . وخلاصة رأي الدّكتور : أنّه ينظر في الكلمة الأعجميّة ، فإن أصاب لها مرادفاً في العربيّة يحدّدها ، وفيها بها ؛ فذاك ، وإلا أمرها في كتابته ، وهو مُقيّد بقاعدة القارئ ، وما هو أخفّ على قارئه في المؤونة ، وأبين له في الدّلالة ، فإن كانت اللفظة الأعجميّة أوفى ، وأشيع في الاستعمال عدل إليها ، قال : وغنيّ عن البيان أنّنا التزمنا أن نجاري العلماء في المصطلحات العلميّة التي تفقد دلالتها بتعريبها : كالحامض الكبريتوس ، والكبريتيك . . . إلخ ، فإنّ لكلّ من هذه الملحقات ، والزوائد التي فيها معنى خاصّاً يدلّ على تركيب الحامض المراد ، كما يعلم دارسو الكيمياء ، قال : فمن يسمّي الحامض الكبريتيك بالحامض الكبريتي ، كمن يسمّي الفرس : حماراً ؛ لأنّ لكلّ منهما رأساً ، وذنباً .

والجاحظ يقول في مثل ذلك : إنّ رأيي في هذا الضّرب من هذا اللفظ أن أكون

ما دمت في المعاني التي هي عبارتها ، والمادة فيها على أن أَلْفَظَ بالشَّيء العتيد الموجود (يعني : اللَّفْظَ العلميَّ الاصطلاحيَّ) وأدع التَّكْلُفَ لما عسى ألا يسلس ، ولا يسهل إلا بعد الرِّياضة الطَّويلة . . . ولكلِّ صناعة أَلْفَاظٌ قد جُعِلَتْ لأهلها بعد امتحان سواها ، فلم تلزق بصناعتهم إلا بعد أن كانت بينها وبين معاني تلك الصَّناعة مشاكلات .

فأنت ترى الجاحظ لا يمتنع من الألفاظ الأعجمية ، والعامية كما هي ما دامت المعاني قائمة ، وقاعدته هي الأخفُّ ، والأدلُّ ، والأفهم ، والأشيع ، وهذا بعينه يقول الدكتور فيه : « يشترط في حسن التعبير أن يؤدِّي المعنى المراد إلى ذهن السَّامع بأقلِّ ما يكون من الوقت ، والكلفة ، والإسراف في القوَّة العصبية » .

وقد كلَّمني بعضهم في خطأ الدكتور من ناحية الألفاظ الأعجمية ، وإقحامها في كتابته ، وأنه يجنح إلى ذلك بأوهى سبب ، ولا أراه خطأ ، بل أنا أَرُدُّ ذلك إلى ما بيَّنته آنفاً من أمر النَّاقِل ، والواضع ، ولا يعجزنا أن نجد لصنيع الدكتور نصّاً يقوم به ، وينهض بحجَّته ، فقد قال أبو عليِّ الفارسيُّ : إنَّ العرب إذا اشتقت من الأعجميِّ خلطت فيه ، فإذا كان هذا في الاشتقاق ، هو لا يكون إلا من أصلٍ ، فكيف بالتَّعريب ؟ على أنَّه لا خلط ، ولا اضطراب ، وإنَّما هو سبيل الوضع ، وحكمة الدَّلالة ، وأنَّ اللُّغة هكذا تجيء ، ثمَّ يأتي بعد ذلك النَّحويُّ يقول : لماذا ، ولأنَّ . . .

وقد أعجبني حسن تقسيم الدكتور لقواعده التي بسطها في مقاله المستفيض ؛ حتَّى إنِّي لأراه باباً جديداً في التَّقسيم المعروف عند علماء البلاغة ، واللُّغة لا ابتذال الألفاظ ، وغرابتها ؛ إذ لم يبق عندنا غريبٌ ، ومبتذلٌ ، ولا بينا عربٌ ، ومحدثون .

بيد أن من تلك القواعد : أنَّ الأستاذ يترخَّص في الألفاظ العامية ، وهو يجد فصيحها ، ويقول في ذلك : « إذا أسمعت الفلاح المصري كلمة (بذار) مرَّة في الأسبوع ، أو في الشَّهر ، سمع كلمة : (تقاوي) مئة مرَّة ، وألف مرَّة ، فرأينا أن محاولة تغيير لغة العامَّة في هذه الكلمات ، وأمثالها ضربٌ من العبث ، وإضاعة للوقت ، وتضييعٌ للفائدة ، فجاريئناهم فيما نكتبه لهم » . وهذا ما كنت أجادله فيه ، ولا أسلِّم له بشيء منه ؛ لأنَّه أغفل أصلاً اجتماعياً عظيماً ، فإنَّ عامَّتنا غير

منقطعة من العربية الفصحى ، ولا يزال فيهم ميراثها من القرآن ، والحديث ، وكلام العلماء في أمور دينهم ، وهذه هي وسائل مزجهم بالفصحى وردّهم إليه ، ولا تزال هذه الوسائل تفعل ما تفعله التّواميس المحتومة ، ولولاها لما بقي للفصحى بقيّة بعد .

وقد كان جاء إلى مصر من بضع سنين رجلٌ من أمريكة ، هو من تلاميذ الدُّكتور القدماء ، فترح إلى ذلك البرّ ، فأتجر ، فأثرى ، وفشت له نعمة عظيمة ، ولَمَّا لقيته ؛ لقيت في يده صحيفةً وضع فيها مسائل في اللُّغة ، والنَّحو ، وكان أعدّها ليسأل عنها ، وفي أولّها هذا السُّؤال : لماذا يقال فُصح الرَّجل فصاحةٌ فهو فصيحٌ . ثمّ يقول : شعرٌ شعراً فهو شاعرٌ ؟ ألم يكن القياس أن يقال شعرٌ شعارةٌ ، فهو شعيرٌ ؛ والفصاحة ، والشعر من بابٍ واحدٍ ؟

وهذا السُّؤال ؛ وإن كان في ظاهر الرّأي لغواً ، وعبثاً ، ولكنّه دقيقٌ في تاريخ اللُّغة ، وأقيستها ، ولا محلّ لبسط الكلام عليه في هذا الموضع ، غير أنّي أنهيت الخبر للدُّكتور صُرُوف ، وقلت له : إنّ صاحبك هذا يضع قواعد اللُّغة في الميزان الذي في حانوته . . . وأنت كذلك تعالج بعض الألفاظ أحياناً ببعض الغازات ، والحوامض .

قلت هذا ؛ لأنّي لم أسلم له قطّ فيما كان يراه في مثل البذار ، والتّقاوي ؛ على أنّه قيّد الكلام بقوله : (فيما نكتبه لهم) وهذا احتراشٌ يدافع عنه بقوة كما ترى .

ولا يمتري أحدٌ في أنّ هذه التّهضة اللُّغويّة ؛ التي أدركناها ، وعملنا فيها لم تكن سوى نموّ طبيعيّ لعمل رجالٍ أفذاذٍ نظرُ الدُّكتور صُرُوف في طليعتهم ؛ لأنّه كان أطولهم جهاداً ، وأكثرهم عملاً ، وأظهرهم أثراً ، وكان المقتطف يجيء لها كلّ شهرٍ كأنّه قطعةٌ زمنيّةٌ مسلّطةٌ بناموسٍ كناموس النّشوء ، حتّى لآلم هذا المقتطف أن يكون عصرٌ من العصور قد خرج في شكل الكتابة ، ولقد كاشفني الدُّكتور في آخر أيّامه : أنّه كان يودّ لو ختم عمله بوضع معجم في اللُّغة يصلح أن يقال فيه : إنّ معجم الشعب ، وفصل لي طريقته ؛ إذ كنت أكلمه في كتابٍ لغويٍّ افتتحت العمل فيه من زمنٍ ، ولا يعرف أحدٌ من أمره خبراً^(١) ، فقال لي : خذ بين طريقتي

(١) أحسبه يعني المعجم الذي كان يعاون فيه صديقه المرحوم أحمد زكي باشا . وانظر :

« مقالات منحولة » من كتابنا : « حياة الرّافعي » . (س) .

وطريقتك ، وامض أنت في هذا العمل ؛ فإنني لو وجدت فراغاً ؛ لما عدلت بهذا الأثر شيئاً ، وما كل سهل هو سهل .

على أن شيخنا هذا لو قد كان تفرغ للغة ، وتوفر عليها ، واجتمع لها بذلك العمر ، وتلك العلوم ، والأدوات ؛ لكان فيها بأمة من الأشياخ الماضين من لدن أبي عمرو بن العلاء إلى الدكتور يعقوب صرّوف ، ولكن لعلّ الدهر أضيق من أن يتسع ، أو هو أوسع من أن يضيق لإمام آخر كأبي عليّ الفارسيّ تفرغ سبعين سنة لفرع واحد من علوم اللغة هو علم القياس ، والاشتقاق ، والعلل الصّرفيّة ، ويجعله همّه ، وسدّمه^(١) على ما قال تلميذه ابن جنّي : « لا يعتاقه عنه ولدٌ ، ولا يعارضه فيه متجّرٌ ، ولا يسوم^(٢) به مطلباً ، ولا يخدم به رئيساً ، فكأنما إنما كان مخلوقاً له » .

وكانت للدكتور طريقة جريئة في ردّ الألفاظ العربيّة إلى أصولها ، والرّجوع بها إلى أسباب أخذها ، واشتقاقها ، وتصاريّفها من لغة إلى لغة ، وأعانته على ذلك ثقب فكره ، وسعة علمه ، ودقّة تمييزه ، وميله الغالب عليه في تحقيق ناموس النّشوء ، وتبيين آثاره في هذه المخلوقات المعنويّة المسماة بالألفاظ ، وكان معجباً بكلّ ما جاءه من هذا الباب ، ولو كان من خطأ ؛ لأنّه إلى الرّأي يقصد ، وللطريقة يمكن ، ومع الخاطر يجري .

وهذا باب يحتاج إلى التّسّمح ، والتّساهل ؛ إذ لا يمكن تحقيقه ، ولا تتفق الحيطه فيه ، وليس إلا أن يتلوّح شيء منه ، ويسنح شيء ، وتتلامح علّة ، ويعرض سبب ، ثمّ هو في الدكتور من بعض الدّلالة على استحكام ملكة الوضع فيه ، ونزوعه إلى أن يقتاس بقياسه ، ويستخرج من علله ؛ وقد تراه يبعد في ذلك ، فينصب لك الدّليل من وراء بضعة آلاف سنة ، وأنا السّاعة أعني ذاكرتي^(٣) ، وأديرها من ها هنا وها هنا لأجد كلمة قال لي مرّة في تاريخها : إنّ العرب أخذوها عن اليونان حين كانت مكّة نفسها جارية في حكمهم ، ولكنني أنسيت هذه الكلمة ؛ إذ لم أرتبطها ؛ إذ كنت لا أرى هذا المذهب ، ولا أحسن أن أقول فيه قولاً ، وأعدّ

(١) « سدّمه » : السّدّم : الهمّ مع النّدم . وسدّم بالشيء : حرّص عليه ، ولهج به .

(٢) « يسوم » : السّوم : عرض السلعة على البيع .

(٣) « أعني ذاكرتي » : أكلفها ما يشقّ عليها .

كلّ ما يقال فيه من باب تلفيق الأدلة ، كأنه ذئبٌ ذلك الأعرابي الذي يريد أن يجعل في الناس منه مثل غرائر الغنم ، فيقول : « إلا تره تظنّه » .

والدكتور صُرُوف رجلٌ ماليٌّ في المال وفي اللُّغة جميعاً ، فمذهبه القصد في الدلالة ، والقصد في الوقت ، والقصد في القوة ؛ وقد صرفته ثلاثتها عن الشُّعور عمّا كان في حكمه من تحبير النثر ، وتوشيته ، على أنّه يحسنهما لو أراد ، ولو سخت نفسه بالوقت ينفقه ، ولا يتعرّف قدر ما مضى منه في هذه السّاعات ، بل في ساعة الكون الكبرى التي يتعاقب فيها عقربا النّهار والليل ، كما كان ينفق البارودي يوماً في بيت ، أو بيتين .

وكان شيخنا في آخر مجالسي معه قبل وفاته بشهر ، أو نحوه أطلعني على كلّ ما نشره في مجلدات المقتطف من شعره ، فأعجبت بأشياء منه ، وأشارت على صديقنا الأستاذ فؤاد صُرُوف أن يعيد نشر قصيدة الرّقاش التي ترجمها الدكتور عن الإنجليزيّة في نسق سلسٍ موشَّح القوافي ، والتي يقول فيها يصف مخازي المدنيّة :
مخازٍ توالّت فصالت وصارت على اللحم دوداً وفي العظم سوسا
وسألني الدكتور بعد أن فرغت من شعره : في أيّ طبقة تعدّني من شعرائهم ؟
ففكرت قليلاً ، ثمّ قلت له : في طبقة الدكتور صُرُوف ! فضحك لها كثيراً .

وكانت له آراء في الشُّعر العربيّ غير بعضها في أواخر عهده ، وممّا قاله لي مرّة : إنّ الذي يريد أن يخلّد ذكره في هذا الشّرق ، فلا يُنسى ، ولا ينبغي له أن يطمع في هذا إلا إذا بنى هرمًا كهرم الجيزة ! وهي كلمة فلسفيّة كبيرة ، تنطوي على شرحٍ طويل ، يعرفه من يعرفه .

وقد كادت قاعدة القصد ؛ التي أومأت إليها تنتهي به في آخر مدّته إلى القول بإسقاط الإعراب بتّة ، وأظنّ ذلك خاطراً سنح له ، فأخذ بأوّله ، وترك أن ينظر في أعقابه ، فزرتّه مرّة في شهر يناير لسنة ١٩٢٧ م وكان يصحّح تسويدة جواب كتبه عن سؤال ورد عليه في : هل يمكن الرّجوع إلى اللُّغة الفصحى في القراءة ، والتّكلم ، وما الفائدة من ذلك ؟ فلمّا أمرّ الجواب على نظره دفعه إليّ ، فقرأته : فإذا هو يرى أنّ كلّ حركة من حركات الإعراب والبناء يتهوّر فيها وقتٌ ما ؛ قال : فإذا قضينا على أبناء العربيّة ألا يتكلّموا إلا كلاماً معرباً نكون قد أضعنا عليهم ثلث الوقت الذي يقضونه في التّكلم من غير فائدة تُجنى .

ولقد جادلته في ذلك ، ولججت في الخلاف معه ، وقلت له : إنَّ هذه قاعدةٌ ماليَّةٌ ، ثمَّ إنَّك أغفلت أمر العادة ، وما تيسره ، وفي الكلام إيجازٌ يقوم مع الإعراب هذا المقام حين لا يكون من الإيجاز بدٌّ ، وفي الجهات العامَّة من الحشو ، ومطَّ الصَّوت ، وفساد التَّركيب ما يذهب بأكثر من ثلث الوقت ؛ فأحسبه اقتنع ، وإن كنت رأيته لم يقتنع .

وإنَّه ليحضرني بعد هذا كلامٌ كثيرٌ في فضائل الدُّكتور ، وآدابه ، وشمائل نفسه الزَّكيَّة ، ومنزعه في الأخلاق الطَّيبة الكريمة ، ولو ذهبت أفصَّل ؛ لخرجت إلى الإفاضة في فنونٍ مختلفةٍ ، ولكنِّي أجتزئ من كلِّ ذلك بأنَّه كان يظهر لي دائماً كأنَّه في ظلٍّ من محبَّة الله .

